مركز دراسات وبحوث الدول النامية
CENTER FOR THE STUDY OF
DEVELOPING COUNTRIES

الأحزاب السياسية ورأس المال الاجتماعي في مصر

إعداد د./ شادية فتحي إبراهيم
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

الإسكندرية
يوليو ٢٠٠٣

مقدمة

أصبح مفهوم رأس المال الاجتماعي موضع اهتمام من جانب كثير من فروع العلوم الاجتماعية مثل علم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع . ولذلك لا يوجد الاتفاق بين الباحثين على حدود واضحة لهذا المفهوم حيث يضيق ويتسع هذا المفهوم من فرع إلى آخر من فروع العلوم الاجتماعية .

وبعيداً عن هذا التعدد فإنه يمكن في إطار علم السياسة الاعتماد على المفهوم الذى طرحه" روبرت بوتنام " لرأس المال الاجتماعي حيث يعرفه على أنه مجموعة من المؤسسات التي توجد داخل المجتمع ويكون لها تأثيراً إيجابياً على إنتاجية الجماعة معتمدة في ذلك على شبكة من التفاعلات والعلاقات ومجموعة من القيم التي ترتبط بها [١].

وفى إطار دراسة رأس المال الاجتماعي في مصر يمكن إدراج الملاحظات التالية :

- إن مصر عرفت تاريخياً أشكالاً مختلفة لرأس المال الاجتماعي، ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى نظام الطوائف حيث كان لكل مهنة طائفة تدافع عن أصحابها ، كما عرفت مصر نظام الجمعيات الأهلية منذ عام ١٨٢١ ، واستمرت هذه الجمعيات تلعب دوراً هاماً في مجال الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية حتى قيام ثورة ١٩٥٢ حيث سعت الدولة إلى إخضاع هذه الجمعيات للسلطة التنفيذية ، ومنذ التحول نحو التعددية الحزبية ١٩٧٦ ازداد عدد الجمعيات الأهلية واتسع نشاطها ، بالرغم من أن الدولة تضع قيوداً قانونية على أنشطتها مما يحد من دورها كثيراً.[٢]

- إن هناك ما يشير إلى توفر رصيد من رأس المال الاجتماعي خاصة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة في الريف والحضر حيث تشهد هذه الأوساط أشكالاً مختلفة من التعاون المتبادل ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى نموذج (الجمعية) وهو نموذج غير رسمي يوجد بشكل خاص بين النساء، كما يمكن أن يبرز من خلال العلاقات بين أعضاء التجمعات الإسلامية أو القبطية، كما يظهر أيضاً فى روابط الجيران.يبرز أيضاً رأس المال الاجتماعي من خلال فريضة الزكاة التي تقوم على أساس المساهمة فى الأعمال الخيرية ، كما يمكن اعتبار الجهود الذاتية للمواطنين للتعاون مع الحكومة لإنجاز بعض المشروعات بمثابة رأس مال اجتماعي.

- إ ن مصر جزء من العالم وهى عرضة لتأثيرات العولمة المختلفة وبشكل خاص ما يتعلق منها بسرعة انتقال السلع والأفكار والبشر، مما يمكن أن يؤدى إلى إضعاف الروابط التقليدية بين البشر .

وبالرغم من التأثيرات السلبية للعولمة على علاقات التضامن الاجتماعي إلا أن العولمة يمكن أن يكون لها تأثيرات إيجابية على نمو أشكال مختلفة من رأس المال الاجتماعي كما يؤدى إلى زيادة دور التنظيمات والجمعيات التي تدافع عن قضايا المرأة والبيئة ، وحقوق الإنسان مما يؤدى إلى دعم العمل الجماعي في إطار هذه القضايا، وزيادة الاهتمام بالجماعات المهمشة أو المضطهدة في المجتمع [٣].

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في أن الأحزاب السياسية في مصر منذ بداية التحول نحو التعددية الحزبية فى عام ١٩٧٦ لا تعتمد في وجودها على رأس مال سياسي (درجة عالية من المؤسسية ورصيد من الثقة السياسية) كما لا تعمد أيضاً على رصيد من رأس المال الاجتماعي بمعنى وجود شبكة من التفاعلات الإيجابية داخلها وبينها وبين غيرها من مؤسسات المجتمع المدني. وإنما يعتمد معظم مرشحي هذه الأحزاب في كسبهم لأصوات الناخبين على العلاقات الشخصية والعائلية والقبلية وليس على الرصيد السياسي للحزب، فالعلاقة بين الأحزاب السياسية والجماهير شبه منقطعة، كما أن العلاقة بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني تكاد تكون غير قائمة .

تساؤلات الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤلين رئيسيين .

- ما هي طبيعة النظام الحزبي في مصر، وما هو رصيد الأحزاب السياسية المصرية من رأس المال السياسي (متمثلاً في درجة المؤسسية ومستوى الثقة السياسية التي تتمتع بها)؟.
- ما هو رصيد رأس المال الاجتماعي لدى الأحزاب السياسية المصرية؟، وإلى أي مدى تلعب الأحزاب السياسية دوراً في دعم العمل الجماعي، وخلق مجموعة من القيم الإيجابية التي تمكن المواطنين من المشاركة في التأثير على عملية صنع القرار؟.

أسلوب جمع البيانات

سوف يتم الاعتماد على أكثر من أسلوب لجمع البيانات وذلك على النحو التالي:

- الرجوع إلى ما هو متاح من موارد منشوره تتعلق باللوائح الداخلية التي تنظم عمل هذه الأحزاب، وتنظم العلاقات داخلها بين المستويات المختلفة .
- مراجعة السلوك الانتخابي لبعض المرشحين في حملاتهم الانتخابية وإلى أي مدى يعتمدون على رصيد الحزب السياسى مقارنة برصيدهم كأشخاص من رأس المال الاجتماعي.

وسوف يتم الاعتماد على المنهج التحليلي في تناول هذه البيانات.

وسوف يتم تقسيم الدراسة على النحو التالي :

أولا- أبعاد مفهوم رأس المال الاجتماعي .

ثانيا- خصائص النظام الحزبي في مصر .

ثالثاً- قياس رأس المال الاجتماعي لدى الأحزاب السياسية في مصر .

أولاً - أبعاد مفهوم رأس المال الاجتماعي

أصبح مفهوم راس المال الاجتماعي Social Capital موضع اهتمام متزايد من جانب باحثي النظرية الديمقراطية المعاصرة .

وبالرغم من أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين على أبعاد مفهوم رأس المال الاجتماعي إلا أنه بشكل عام يشير إلى شبكة العلاقات الاجتماعية والمعايير المشتركة التي لها تأثير على إنتاجية الجماعة، وبالتالي على عملية التنمية بأبعادها الشاملة، حيث يؤدى راس المال الاجتماعي إلى تسهيل التنسيق والتعاون لتحقيق فائدة متبادلة بين أعضاء الجماعة [٤].

وترجع الجذور الفكرية لمفهوم رأس المال الاجتماعي إلى نهاية القرن التاسع عشر أوائل القرن العشرين وقد اتضح ذلك بشكل خاص في كتابات " توكفيل" الذي أكد على أهمية التضافر والتعاون من أجل تحقيق أغراض مشتركة حيث أشار إلى أنه " لا تترقى العواطف والقلوب والآراء، وتنمو وتتسع وتكبر إلا من جراء تأثير الناس في بعضهم البعض"[٥].

وبالرغم من أن " توكفيل" لم يستخدم صراحة مفهوم راس المال الاجتماعي إلا أنه تحدث عن " فن الترابط Art of Association" ليعبر عن ميل الأمريكيين لتكوين التجمعات المدنية الطوعية لمواجهة الميل إلى الفردية في إطار النظرية الديمقراطية الليبرالية [٦].

وفى إطار نظرية رأس المال الاجتماعي المعاصر يبرز بشكل خاص روبرت بوتنام كأحد أهم المساهمين في هذه النظرية،حيث قام بدراسة عدد كبير من مؤسسات المشاركة المدنية في الولايات المتحدة، وانتهى الحال إلى أن هناك ما يشير إلى تراجع رأس المال الاجتماعي في المجتمع المدني في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تراجع قيمة الثقة وتراجع معدلات المشاركة السياسية والديمقراطية ويربط ذلك بنمط الحياة الحديثة ، مما يؤدى لعدم الاهتمام بالانضمام إلى التجمعات المدنية .

وأهم ما يلاحظ على مفهوم رأس المال الاجتماعي ما يلي:

١- أنه لا يوجد اتفاق على المقصود برأس المال الاجتماعي فعلى حين يعرفه بوتنام على أنه مجموعة من المؤسسات توجد داخل المجتمع، ولها تأثير إيجابي على إنتاجية الجماعة، هذا التعريف يقوم على بعدين رئيسيي : أولهما: هو شبكة التفاعلات أو العلاقات ، وثانيهما مجموعة القيم التي ترتبط بها[٧].

فإنه وفقا لـ فرانسيس فوكوياما francis Fukuyama فإن رأس المال الاجتماعي يعرف على أنه قيمة غير رسمية تزيد التعاون بين الأفراد في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث يؤدى إلى خفض تكلفة التفاعل على المستوى الاقتصادي، ويدعم الديمقراطية وينشط المجتمع المدني. وينتج رأس المال

الاجتماعي من الدين والتقاليد والخبرة التاريخية المشتركة والقيم الثقافية الأخرى ويلعب دوراً هاماً في استقرار الديمقراطيات الليبرالية.

وقد يكون أحد المجالات الهامة التي يتم اللجوء إليها لتنمية رأس المال الاجتماعي هو مؤسسات التعليم التي تشارك في تكوين رأس المال الاجتماعي من خلال مشاركتها في خلق القيم والمعايير وهناك مصادر أخرى لرأس المال الاجتماعي مثل الدين والمجتمع المدني [٨].

ومن التعريفات المطروحة لرأس المال الاجتماعي ما قدمه" إسماعيل سراج الدين " و"كريستيان جروتارت"حيث أشارا إلى أن رأس المال الاجتماعي يمثل اللاصق أو الرباط Afue" الذي يربط المجتمعات ببعضها البعض، وهو ضرورة لعمل النظام الاجتماعي بدرجة معينة من التميز الثقافي، والقيم السلوكية المشتركة وبدون رأس المال الاجتماعي ينهار المجتمع، ولا يكون هناك حديث عن نمو اقتصادي أو خير إنساني (الصومال، رواندا) [٩].

٢- يرتبط نمو رأس المال الاجتماعي وتطوره بمدى ما يتمتع به النظام السياسي من ديمقراطية، فالنظم السلطوية تعوق عملية خلق وتطوير راس المال الاجتماعي .

وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما كتبه توكفيل "إن من طبائع الاستبداد أنه مخواف كثير الارتياب في الناس فيرى في التفريق بينهم خير ضمان لبقائه، فلا غرو إن دأب يوجه كل همه إلى اسستبقاتهم متفرقين منعزلين [١٠].

ففي ظل النظم السلطوية المعاصرة تضعف عملية خلق رأس المال الاجتماعي،وخاصة في ظل الحكومات غير الكفء وكذلك في ظل وجود مشكلات اجتماعية متعثرة[١١].

٣-إن جوهر نظرية رأس المال الاجتماعي هو مفهوم الثقة ، وفى هذا الإطار يشير فرنسيس فوكوياما إلى أن الدولة يمكن أن تسهم في خلق راس المال الاجتماعي من خلال تقديم السلع الجماعية الضرورية وبشكل خاص حقوق الملكية والأمن الاجتماعي. كما يمكن للدولة أن تمارس دوراً سلبياً على عملية خلق رأس المال الاجتماعي،إذا ما تدخلت في أنشطة القطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل يجعل الأفراد معتمدين على الدولة، ويضعف قيم الثقة لديهم سواء فى أنفسهم، أو في بعضهم البعض [١٢].

وقد برز مفهوم الثقة في كتابات كثير من المنظرين الاجتماعيين والسياسيين وبالرغم من التأكيد على أن الثقة تمثل جوهر المجتمع المدني وتلعب دوراً هاماً في استمرار المجتمع الديمقراطي، إلا أن هناك اختلاف بشأن مفهوم الثقة، وما ينصرف إليه حيث ذهب كينث نيوتن"Keneth Newten إلى أن مفهوم الثقة ينصرف إلى التعاطف والاحترام والتضامن والأخوة والتسامح [١٣].

كما يشير ماديسون" G.B Madison" إلى أن الثقة بهذا المعنى ليسن عنصراً سيكولوجياً Psychological ولكنها موضوعيا ، وهى شرط ضروري للديمقراطية والمجتمع المدني ولقيام أي تنظيمات أو هيئات مدنية فالديمقراطية ليست إجراءات ولكنها ثقافة[١٤]. ولعل طبيعة العلاقة بين مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الثقة

يبرز في أن المجتمع المدني يمثل مؤسسة تعليمية هدفها التسامح عن الاختلاف، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إعادة بناء مناخ للثقة كشرط سابق لإقامة النظام الديمقراطي في مواجهة مناخ الخوف وعدم الاطمئنان، فالمواطنون يجب أن يكونوا قادرين على الثقة في بعضهم البعض وكذلك في ديمقراطيتهم التمثيلية، كما أن المجتمع المدني مسئول عن إعادة بناء معايير الثقة والاعتراف المتبادل بقيمة كل فرد وبدون ذلك لن تنتعش الديمقراطية . وتقانة الثقة بالنفس والثقة في الآخرين والثقة في المستقبل هي عناصر التقدم، كما أن مجتمع الثقة هو مجتمع التسامح والقبول بالرأي الآخر[١٥].

٣- إن الاعتماد على نظرية رأس المال الاجتماعي في التحليل السياسي يجعل الباحث مواجه بمشكلتين رئيسيتين :

أولهما: عدم وجود اتفاق على مفهوم رأس المال الاجتماعي وتداخله مع مفاهيم أخرى مثل راس المال الإنساني Human Capital ورأس المال المادي أو الفيزيقي Physical Capital ورأس المال السياسي Political Capital .

فعلى حين أن رأس المال الاجتماعي يتجسد في العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع، ويجعلهم أكثر إنتاجية ، فإن راس المال الإنساني Human Capital يمكن إيجاده عن طريق خلق أفراد مختلفين وذلك بإعطائهم قدرات ومهارات مختلفة مما يجعلهم أكثر إنتاجية .

ورأس المال المادي Physical Capital يشير إلى الأدوات المادية التي تجعل الأفراد أكثر إنتاجية .

ورأس المال السياسي Political Capital الذي يرتبط بشكل خاص بالمؤسسات السياسية ولذلك يمكن أن تطلق عليه رأس مال مؤسسي Institutional Capital ، وجوهر راس المال السياسي هو الثقة السياسية التي هي مرادف لمفاهيم متعددة مثل المشاركة، المواطنة، الاهتمام السياسي، الثقة في المؤسسات السياسية[١٦].

وإن كانت كل من الثقة السياسية والثقة الاجتماعية يؤديان إلى دعم التعاون والتضامن داخل المجتمع، إلا أن الفارق بينهما- وفقا لوجهة نظر كينث نيوتن- تتمثل في أن الثقة الاجتماعية تقوم بين الأفراد. وقد تكون وليدة اللحظة، أما الثقة السياسية فتقوم بين الأفراد والمؤسسات داخل الدولة، ويتم تكوينها بشكل غير مباشر وتلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً في ذلك، وإذا كانت الثقة الاجتماعية ضرورية لتحقيق حياة اجتماعية متحضرة، فإن الثقة السياسية المنخفضة تعكس تراجعا في أداء النظام السياسي[١٧].

ثانيهما: غياب الإجماع على كيفية قياس رأس المال الاجتماعي أو السياسي، وبشكل عام فإن هناك اقترابين رئيسيين .

أولهما:استخدام معلومات مسحية عن مستويات الثقة والتعاون المدني وفى هذا الإطار يمكن الاعتماد على استطلاعات الرأي حول مدى الثقة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية .

ثانيهما: دراسة مستوى الإجماع والتماسك الداخلي في الجماعات والمؤسسات وكذلك مستوى العضوية[١٨].

٥-إن رأس المال الاجتماعي يلعب دوراً هاماً في خفض تكلفة التفاعلات الاقتصادية بسبب عدم الاحتياج إلى الإجراءات البيروقراطية، أو الأبنية الرقابية.

كما أن التفاعلات غير الاقتصادية تصبح أكثر تكلفة في ظل عدم توافر رصيد من رأس المال الاجتماعي حيث تزداد درجة كفاءة الأداء في ظل توفر مناخ الثقة . كما ييسر رأس المال الاجتماعي عن بروز شبكات للتعاون المدني Civic Engagement مما يؤدى لتوثيق الصلات الاجتماعية والتنسيق بين الفاعلين المختلفين فى المجتمع. ويرتبط ذلك ببروز قيم إيجابية مثل التعاون والإيثار الاجتماعي Social Altriusim .

إضافة إلى ما سبق فإن رأس المال الاجتماعي يلعب دوراً هاماً في تشكيل أنماط مختلفة من راس المال مثل راس المال المادي أو الفيزيقي Physical Capital أو راس المال الاستثماري Financial Capital حيث أن تعبئة المدخرات تستلزم توافر قدر من الثقة [١٩].

٦-إن استخدامات مفهوم رأس المال الاجتماعي تختلف وفقا لمجال الدراسة. ففي مجال علم السياسة فإن راس المال الاجتماعي يشير إلى مجموعة القيم والشبكات والتنظيمات التي من خلالها يمكن للأفراد أن يحصلوا على القوة والموارد مما يمكنهم من التأثير في عملية صنع القرار وتشكيل السياسية.

وفى مجال علم الاقتصاد يرى الباحثون أن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يؤدى إلى تحسين أداء الأسواق وذلك على المستوى الجزئي Micro وعلى المستوى الكلى Macro يمكن أن يؤدى إلى تحسين أداء الاقتصاد وبشكل عام [٢٠].

كما يمكن أن يؤدى إلى تقليل التكاليف الناجمة عن ميكانيزمات التنسيق الرسمية في مجال الاقتصاد مثل القواعد البيروقراطية [٢١].

٧-إن مستقبل نظرية رأس المال الاجتماعي تعتمد على استمرار الاهتمام بالنظرية وأساليب قياسها[٢٢].

وقد بدأ كثير من دراسي راس المال الاجتماعي في طرح عديد من الأسئلة الهامة مثل لماذا تختلف المجتمعات فى أسهمها من رأس المال الاجتماعي؟

كيف ينشأ وينهار رأس المال الاجتماعي ؟ كيف يمكن الموازنة بين استراتيجيتين رئيسيتين أولهما: استغلال راس المال الاجتماعي القائم، وثانيهما: إعادة خلق رأس المال الاجتماعي من جديد؟[٢٣]

وفى هذا السياق يشير جيمس كولمان Games Colememan إلى عوامل هامة ومؤثرة على دعم أو تقويض رأس المال الاجتماعي وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الاستقرار Stability في البناء الاجتماعي وطبيعة الأيديولوجية السائدة[٢٤]

ثانياً خصائص النظام الحزبي في مصر

تشهد النظم السياسية على اختلافها تراجعاً في دور الأحزاب السياسية حتى في الدول المتقدمة. فكما تراجعت الأيديولوجيات الكبرى تراجعت أهمية الأحزاب حتى في الدول التي يوجد للأحزاب فيها ميراث تاريخي قوى مثل فرنسا وبريطانيا[٢٥].

ويندرج في هذا الإطار أحزاب الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي تتسم بضعف مستوى المؤسسية مقارنة بأحزاب الديمقراطيات الراسخة باستثناء البرتغال واليونان وأسبانيا ودول جنوب أوروبا[٢٦].

وبالرغم من ذلك ما زالت الأحزاب السياسية تلعب دورا هاما حيث تقدم المرشحين، وتشارك في الانتخابات، وتؤدى دوراً هاماً في النظم البرلمانية بشكل خاص. حيث ترتبط الديمقراطية المعاصرة ارتباطاً وثيقاً بالنظام الحزبي فلا ديمقراطية بدون أحزاب، حتى أن الديمقراطية الليبرالية تعرف على أنها حكومة تعدد الأحزاب، حيث يعتبر حق تكوين الأحزاب في الديمقراطية الليبرالية حقاً طبيعياً مستمداً من حق تكوين الجمعيات وحرية الرأي والفكر والصحافة، فالأحزاب هي نوع من الجماعات المنظمة التي تمكن من التنافس السياسي بشكل دستوري وتنظم عملية المشاركة السياسية وتساعد الناخبين على تكوين آرائهم السياسية مما يساعد على تكوين إرادة عامة.

في هذا الإطار تقوم الأحزاب السياسية بعديد من الوظائف العامة حيث تكفل وجود معارضة منظمة تكشف أخطاء الحكومة، كما تحدد المسئوليات للحكومات المتعاقبة، وتلعب أيضاً دوراً هاماً في كشف الفساد .

كما تلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً في التنشئة السياسية، وتجميع المصالح والتعبير عنها، وتنظيم المنافسة الانتخابية ووضع أجنده صنع السياسة، واستيعاب الجماعات والأفراد في العملية الديمقراطية.

مجموعة الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية في النظم السياسية على اختلافها تؤدى إلى تشجيع العمل الجماعي من خلال تدريب المواطنين على المشاركة في العمل المؤسسي والمدني، ومن ثم تأكيد الشعور بالأمن السياسي وتحقيق التكامل القومي[٢٧].

ومن هنا تؤدى الأحزاب السياسية دوراً هاماً في تدعيم التعاون والعمل الجماعي داخل المجتمع، وخلق مجموعة من القيم الإيجابية التي تمكن المواطنين من المشاركة والتأثير في عملية صنع القرار وتشكيل السياسة العامة .

في هذا الإطار يتم النظر إلى الأحزاب السياسية كمؤسسة يتحقق فيها مستوى معين من رأس المال الاجتماعي يتوقف على مستوى التماسك والتضامن الداخلي. مما يؤدى إلى دعم الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وفى المجتمع ككل. كما يمكن اعتبار الأحزاب السياسية مؤسسات قادرة على أن تبث في المجتمع قيم التعاون والتضامن مما يدعم رأس المال الاجتماعي.

و واقع الأمر أن مستوى رأس المال الاجتماعي داخل بنية الأحزاب السياسية أو بينها وبين المجتمع يتوقف على ما حققته هذه الأحزاب من رأس مال سياسي وثقة سياسية بمعنى أن لها وجود فعال وشرعي على

الساحة السياسية وتتسم بدرجة عالية من التنظيم وتمد جذورها في المجتمع وتتسم بدرجة عالية من المؤسسية .

بالنسبة للحالة المصرية

تجاوزت الخبرة السياسية المصرية المائة عام في النظام الحزبي ،إذا بدأت هذه الخبرة بالجماعات أو الجمعيات السياسية حسبما يشير المؤرخون منذ عام ١٨٧٩ لمواجهة التدخلات الأجنبية في شئون البلاد (جمعية حلوان –جمعية مصر الفتاة) أي منذ نحو مائة وعشرين عاماً، ثم جاء الميلاد الرسمي للأحزاب السياسية في مصر عام ١٩٠٧ الذي سمى وبحق عام الأحزاب، حيث بلغ عدد الأحزاب التي خرجت للوجود في هذا العام ثمانية أحزاب من بينها حزب الأمة ، والحزب الوطني. وقد مرت التجربة الحزبية في مصر بعديد من التطورات فمن مرحلة النشأة إلى مرحلة الصراع على السلطة خلال الفترة السابقة على ثورة يوليو ، ثم مرت مصر بمرحلة الحزب الواحد بما اتسم به من شمولية وتسلط في ظل غياب الأحزاب السياسية المتنافسة، ثم عادت تجربة التعدد الحزبي مرة أخرى إلى الحياة في عام ١٩٧٦ حتى صدر القانون رقم ٤/ ٧٧ بشأن نظام الأحزاب، ثم تأكد ذلك المبدأ الدستوري عام ١٩٨٠ في نص المادة الخامسة من الدستور المصري [٢٨].

وبالرغم من عودة نظام التعدد الحزبي إلى مصر منذ أكثر من ربع قرن ، وبالرغم من وجود سبعة عشر حزباً على الساحة .إلا أن مصر ما زالت تمثل نظاماً للحزب المهيمن الذي تحيط به مجموعة من أحزاب "الضغط" التي تعمل بأسلوب جماعات المصالح، مثل هذه الأحزاب لا يمكن لها أن تتوقع تسلم السلطة، حيث أن دورها يقتصر على بيان مصالح قطاعات من السكان يجرى تجاهلها من جانب الحزب المهيمن، كما أن هذه الأحزاب تساهم في صياغة مواضيع للنقاش العام وإثارة بدائل وقضايا. والأثر الأساسي الذي يتركه نظام الحزب المهيمن في مصر في المدى القصير هو إضفاء الاستقرار والشرعية على النظام الحاكم حيث أن الحزب له دائرة كبيرة من الأنصار مكونة من كبار موظفي الدولة ورجال الأعمال، كما أن هناك قطاعات من الجماهير ترتبط بالحزب من خلال ما يقدم من مصالح نقابية وشخصية مهمة .

وقد أدت طبيعة النظام الحزبي السائد إلى تقويض دعائم الثقة بين الجماهير والأحزاب، مما أدى إلى ضعف مستوى المشاركة السياسية[٢٩]وخاصة في ظل ما تتسم به الأحزاب السياسية المصرية من خصائص ويتمثل أهمها فيما يلي:

١-إن الأحزاب السياسية المصرية قد ظهرت إلى الوجود إما بقرار من السلطة الحاكمة أو بأحكام قضائية، أي أن ولادتها غير طبيعية حيث لم تعكس هذه الأحزاب وجود قوى أو حركات شعبية مؤثرة خاضت نضالاً سياسياً وبلورت برنامجاً حزبياً، وامتلكت رؤية سياسية للمستقبل فقد ظهر الجيل الأول من هذه الأحزاب عام ١٩٧٦ حيث ضم التنظيمات السياسية التي عرفت باسم المنابر في إطار الاتحاد الاشتراكي، ثم تحولت إلى أحزاب بمقتضى قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وهى : الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الأحرار الاشتراكيين، وحزب التجمع الوطني التقدمي

الوحدوي،ثم أعقب ذلك الموافقة على إنشاء ثلاثة أحزاب أخرى هي حزب الوفد الجديد ١٩٧٨، وحزب العمل الاشتراكي ١٩٧٨، وحزب الأمة ١٩٨٣.

ومنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠٢ تمت الموافقة على إنشاء ٨ أحزاب أخرى أهمها هو الحزب الناصري الذي تمت الموافقة على إنشائه في عام ١٩٩٢[٣٠].

٢-إن هذه الأحزاب يصعب النظر إليها كمؤسسات حزبية حيث تفتقد لمعايير التماسك والتكيف والاستقلال والتعقيد ن فمعظم هذه الأحزاب يشهد صراعات وانقسامات وأجنحة مما يفقد الحزب تماسكه .

كما تتسم معظم هذه الأحزاب بالجمود سواء في البرنامج، أو في الرؤية، أو الاستراتيجية أو الحركة ، وذلك في مواجهة بيئة دولية تتسم بالتغيير الثوري في كل وقت. كما أن معظم هذه الأحزاب لا يتسم بالاستقلالية حيث أن بعض هذه الأحزاب ارتبط بتجارب تاريخية سابقة أو حاول السير على خطى تجارب مستوردة من بيئة أخرى، كما حاول البعض اللحاق بركب الحكومة أو الاندماج والتحالف معها.

إضافة إلى ما سبق فإن الأحزاب السياسية القائمة تتسم بالتبسيط الواضح في هيكل الحزب وابتعاده عن التعقيد ويرجع ذلك إلى الطابع العائلي لمعظم هذه الأحزاب، حيث يوزع زعيم الحزب المناصب الرئيسية في الأحزاب على أفراد عائلته والمقربين منه[٣١].

٣-إن الأحزاب السياسية المصرية تفتقد إلى وسائل الاتصال التي تكفل وجود قاعدة جماهيرية للحزب، وهناك عدد محدود من الأحزاب لها مقار ومراكز خارج القاهرة ومن بينها الحزب الوطني، وحزب الوفد وهناك أكثر من عشرة أحزاب لا وجود لها خارج القاهرة، كما أن وجودها في القاهرة رمزي للغاية .

وهكذا فإن هذه الأحزاب ليست جماهيرية، (لا يوجد لها قواعد جماهيرية) إلا بمعنى أن أبوابها مفتوحة للجميع ، وباستثناء الحزب الحاكم الذي يمكن أن تمثل العضوية فيه مدخلاً لتحقيق المصالح وتدعيم الطموح السياسي[٣٢].

٤-يرتبط بما سبق أن الحركة السياسية للأحزاب المصرية هي حركة نخبوية تخاطب النخبة ولا تمتلك رؤى لحل مشكلات المواطنين، وبرامجها إن كان لها برامج-لا تعكس اهتمامات المواطنين - ولذلك تعتمد هذه الأحزاب على معايير غير سلمية لاختيار المرشحين ، مما أدى إلى فشل عديد من المرشحين في مواجهة المستقلين .

٥-تتسم معظم هذه الأحزاب المعارضة بصفة العائلية كرباط تنظيمي، فعلاقات الدم ووشائج النسب هي التي تجمع بين القائمين على بعض هذه الأحزاب ولذلك تعانى معظم هذه الأحزاب من مشكلة شيخوخة القيادات وأبديتها، فزعيم الحزب يحتفظ بمنصبه مدى الحياة ولا يفقده إلا بالموت(فؤاد سراج الدين)، والتجديد يكاد يكون محدود[٣٣] ويشار في ذلك إلى حالة الأستاذ "خالد محيى الدين" الذي أكد مبدأ انحيازه لمبدأ التغيير، وقرر عدم ترشيح نفسه مرة أخرى لرئاسة حزب التجمع، الذي يتولى رئاسته منذ ٢٥ عاماً، وبرغم كل المحاولات التي بذلها أعضاء الحزب لإثنائه من قراره فإنه قرر التخلي عن الرئاسة لتقديم نموذج واضح للتغيير وتداول السلطة بشكل ديمقراطي، وذلك وفقاً للائحة

الجديدة للحزب التي تحظر تولى موقع قيادي في الحزب لأكثر من دورتين متتاليتين (٨ سنوات) ،ويعد ذلك خطوة غير مسبوقة في تاريخ الأحزاب السياسية المصرية منذ التحول نحو التعددية الحزبية في ١٩٧٦[٣٤].

ثالثاً : قياس رأس المال الاجتماعي في الأحزاب السياسية المصرية

كما سبق الإشارة لا يوجد اتفاق على وسائل قياس رأس المال الاجتماعي، حيث يمكن أن تختلف أداة القياس من مجال بحثي إلى آخر، وإن كان" فرنسيس فوكوياما" قد أشار إلى اقترابين أساسيين لقياس رأس المال الاجتماعي أولهما: استخدام أداة الاستبيان بهدف استطلاع الرأي بشأن مدى الثقة في المؤسسات الاجتماعية. وثانيهما دراسة مستوى الإجماع والتماسك الداخلي [٣٥]في الجماعات والمؤسسات وكذلك مستوى العضوية بها .

وسوف تحاول الدراسة قياس رأس المال الاجتماعي على المستوى الكيفي معتمدة على بعض المؤشرات الأساسية هي:

١ – عدد الأحزاب .

٢ – العضوية فى الأحزاب.

٣ – مستوى التحالف بين أحزاب المعارضة.

٤ – التعاون بين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

٥ – مستوى مؤسسية الأحزاب.

٦ – درجة التماسك الداخلي في الحزب.

١ – عدد الأحزاب : –

لا يعد متغير عدد الأحزاب مؤشراً يعتد به في حالة الأحزاب السياسية المصرية. على الرغم من وجود سبعة عشر حزباً على الساحة السياسية في مصر إلا أنه باستثناء الحزب الوطني الديمقراطي وعدد قليل من أحزاب المعارضة التي لها دور سياسي ملموس إلى حد ما والمتمثلة في حزب الوفد الجديد وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي والحزب العربي الديمقراطي الناصري وحزب العمل الاشتراكي وحزب الأحرار فان اغلب الأحزاب الأخرى تكاد تكون غير معروفة باعتبارها أحزاب صغيرة وهشة (انظر الجدول) .

ثم لا يمكن أن يعد معيار عدد الأحزاب مؤشرا على وجود راس مال اجتماعي حيث تفتقد هذه الأحزاب للفاعلية وهناك حالة من عدم التوازن بين الحزب الوطني وأحزاب المعارضة بسبب تولى رئيس الدولة لرئاسة الحزب الوطني من ناحية ،ووجود تداخل كبير بين أجهزة الدولة وأجهزة الحزب وتوظيف أجهزة الدولة لصالح الحزب وخاصة خلال الانتخابات .

فالحزب الوطني هو حزب الحكومة يتم تمويله ودعمه من جانب الحكومة حتى يمكنه مواجهة متطلبات الجماهير مما يمكن أن يؤدى إلي زيادة مصداقية النظام .

ونظرا لان الحزب يعتمد في وجوده على الحكومة .

قائمة بالأحزاب السياسية المصرية حتي عام ٢٠٠٣.

الحزب	تاريخ التأسيس
الحزب الوطني الديمقراطي	١٩٧٦
حزب الأحرار الاشتراكيين	١٩٧٦
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	١٩٧٦
حزب الوفد الجديد	١٩٧٨
حزب العمل الاشتراكي	١٩٧٨
حزب الأمة	١٩٨٣
حزب الخضر المصري	١٩٩٠
الحزب الاتحادي الديمقراطي	١٩٩٠
حزب مصر الفتاه	١٩٩٠
حزب العدالة الاجتماعية	١٩٩٠
حزب الشعب المصري الديمقراطي	١٩٩٢
حزب مصر العربي الاشتراكي	١٩٩٢
الحزب العربي الديمقراطي الناصري	١٩٩٢
حزب التكامل الاجتماعي	١٩٩٥
حزب الوفاق القومي	٢٠٠٠
حزب مصر ٢٠٠٠	٢٠٠٢
حزب الجيل الديمقراطي	٢٠٠٢

- تم تكوين الجدول اعتماداً على :

على الصاوى ، خريطة السبعة عشر حزباً ، كلية الاقتصاد ، كراسات برلمانية ٢٠٠٣ .

ونظرا لان الحزب يعتمد فى وجوده على الحكومة فإنه لم يستطع أن يصبح حزب جماهيري ولا يؤدى الوظائف المنوطة به. كما أن أحزاب المعارضة هي أحزاب شخصية بالأساس مثلها مثل الحزب الحاكم تتميز بعدم تبلور أطرها الفكرية وبرامجها السياسية وغياب أو ضعف القيادات وكوادر الصف الثاني بسبب الدور المهيمن لرؤساء الأحزاب وشيوع ظاهرة الانشقاقات الداخلية مما أدى إلي ضعف قدرة هذه الأحزاب على التنسيق فيما بينها وممارسة العمل المشترك وتفعيل دورها على كافة المستويات [٣٢].

بالإضافة إلى ما سبق فان أحزاب المعارضة ذات الطابع الأيديولوجي المتميز قد فقدت كثيراً من فاعليتها مع حدوث تقارب أيديولوجي بينها وبين الحزب الحاكم وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلي حالة حزب التجمع الرافضة الذي تخلى عن كثير من الأفكار والتعبيرات الثورية وتحول إلى تأييد

الرأسمالية الموجهة لجعلها أكثر إنتاجية وأكثر استجابة لمتطلبات الجماهير . ولذلك تولدت معارضة عنيفة من بعض تيارات التجمع الرافض لمبدأ أن يكون هناك تنسيق بين حزب التجمع والحزب الوطني، لأن ذلك أدى إلى عزله الحزبي وتراجع شعبيته. حيث يواجه حزب التجمع الذي تأسس للدفاع عن الفئات المحرومة أزمة حقيقة لانفصاله عن قواعده وفشله في كسب تأييد القوى الاجتماعية التي يدافع عنها.

ويرجع هذا التغير في توجهات حزب التجمع كاستجابة للتغير في الحقائق الجيوبوليتيكية والاقتصادية، كما يرجع كاستجابة للتحول في بنية المجتمع المصري كنتيجة للتحول نحو سياسات التحرر الاقتصادي.

بالنسبة لحزب الوفد إن كان يمكن تصنيفه على أنه يقع في أقصى اليمين،إلا أنه أحدث تغييرا في أيديولوجيته بحيث اصبح قريباً من الحزب الحاكم وحزب التجمع، ويرجع ذلك إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على الحياة السياسية والاقتصادية [٣٨].

مما سبق يتضح أن عدد الأحزاب لا يعتد به كمؤشر على قياس راس المال ، فالأحزاب التي تتميز بقوة نسبية لا تتجاوز خمس أحزاب (الوفد- الناصري-التجمع -الأحرار- العمل) والأحزاب التي يمكن أن يكون لها قواعد جماهيرية نسبياً مثل حزب التجمع وحزب الوفد قد تقاربت أيديولوجياً مع الحزب الحاكم .

٣-العضوية في الأحزاب السياسية

من الصعوبة بمكان التوصل إلى الأرقام الحقيقية بشأن مستوى العضوية في الأحزاب السياسية المصرية، حيث يحرص كل حزب على إخفاء عدد الأعضاء المنتمين إليه، بما يعكس ضعف شفافية هذه الأحزاب[٣٩].

ولعل درجة الغموض وعدم الوضوح تبرز بشكل خاص من خلال التقديرات التي ترد في الدراسات المختلفة بشأن مستوى العضوية .

بالنسبة للحزب الوطني فإن عد الأعضاء المنتمين إليه يتراوح ما بين مليون و٣ مليون وفقاً لدراسات مختلفة .

وبالنسبة لحزب الوفد فإن بعض الدراسات ترى أن عدد العضوية فيه تصل إلى ٢ مليون. والحزب الناصري لا يوجد اتفاق على مستوى العضوية فيه وإن كان يتراوح ما بين ٤٠ إلى ٧٠ ألف عضو، وكذلك الحال بالنسبة لحزب التجمع وإن كانت بعض الدراسات تشير إلى أن العضوية فيه تصل إلى (٥٠) ألف عضو. أما الأحزاب الصغيرة فإن العضوية بها تتراوح ما بين (١٠٠) إلى (٤٠٠) عضو .

ومهما كانت درجة دقة هذه الأرقام فإنها تدل على ضعف قدرة الأحزاب السياسية على التغلغل في أوساط الجماهير، وتقوقعها في دوائر ضيقة بالعاصمة والمدن الكبرى. كما تدل هذه الأرقام على عزوف

المواطنين على الانضمام إلى الأحزاب السياسية، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها تدنى ثقة المواطنين في الأحزاب السياسية وفى فاعلية أدائها[٤٠].

ولعل ذلك يتضح بشكل خاص من خلال زيادة أعداد المستقلين التي تعكس بوضوح ضعف الثقة في النظام السياسي، والأحزاب السياسية ، والعملية السياسية ككل، وقد ارتبطت هذه الظاهرة بالنظام الانتخابي الفردي الذي يتيح للجميع فرصة الترشح للانتخابات كمستقلين دون الارتباط بأي قائمة حزبية، إضافة إلى ما سبق فإن ضعف الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على فرض الالتزام والولاء الحزبي بين أعضاء الحزب، وتعبئة المؤيدين، والاستناد لقاعدة شعبية حقيقية[٤١].

٣- مستوى التحالف بين أحزاب المعارضة

تلجأ أحزاب المعارضة أحياناً إلى العمل الجبهوي واضعة في اعتبارها أن ذلك يؤدى إلى تجاوز ضعف بنائها التنظيمي، وضعف علاقتها بالجماهير، وتوتر علاقتها بالسلطة السياسية. كما أن العمل الجبهوي يمنح حركة هذه الأحزاب مزيد من المصداقية والدقة- خاصة في القضايا ذات الطابع القومي- ورغم أن هذا التآلف في النهاية يؤدى إلى التقريب بين الأحزاب بمختلف توجهاتها إلا أن ذلك يمكن الأحزاب من التعبير عن مواقفها [٤٢].

والتحالف بين أحزاب المعارضة المصرية اتخذ مظاهر متعددة من بينها ما يلي:

- تحالف ١٩٨٤ بين الوفد والأخوان المسلمين والذي أدى إلى بروز حزب الوفد كأكبر أحزاب المعارضة حيث حصد بمفرده ٥٦ مقعداً في البرلمان بالإضافة إلى وصول ٩ أعضاء من الأخوان المسلمين ككتلة برلمانية داخل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد .
- تحالف ١٩٨٧ بين حزبي العمل والأحرار وجماعة الإخوان المسلمين ، وقد فاز هذا التحالف بـ٦٠ مقعداً، كان للأخوان المسلمين منهم ٣٧ مقعداً .
- إلى جانب التحالفات الانتخابية السابقة كان هناك محاولات لتنسيق المواقف من بينها الاتفاق على مقاطعة انتخابات ١٩٩٠(ما عدا حزب التجمع).
- إضافة إلى ما سبق فإن هناك محاولات متعددة لتكوين لجان للتنسيق بين أحزاب المعارضة.

كما أن هناك محاولات لتأسيس جبهة في مواجهة الحزب الوطني للإصلاح السياسي والدستوري وقد ثار الحديث عن تكوين الجبهة أكثر من مرة .

ففي عام ١٩٩٨ تم الإعداد لمشروع متكامل لهذه الجبهة وأعضائها . إلا أن هذا المشروع لم يتم الاتفاق عليه بسبب بعض المشاكل التي أثارتها بعض قيادات من حزبي التجمع والعمل تتعلق هذه المشاكل بعدم الاتفاق على قائمة الشخصيات الديمقراطية العامة(٧٨ شخصية) الذين رشحوا كأعضاء في جبهة الإصلاح إلى جانب ممثلي الأحزاب والقوى السياسية والنقابات المهنية والعمالية[٤٤].

وقد تجدد الحديث عن هذه الجبهة مرة أخرى عام ٢٠٠٣ عندما أتجه عدد من أحزاب المعارضة نحو تأسيس جبهة في مواجهة الحزب الوطني ، وذلك بهدف الإصلاح السياسي والدستوري . وإن كان البعض يؤكد على ضرورة أن تتجه هذه الأحزاب إلى إصلاح أوضاعها الداخلية أولاً، فلا يمكن المطالبة بالحرية بينما بعض هذه الأحزاب يدار بطريقة شبه بوليسية [٤٥].

٤- التعاون بين الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني

تكاد تكون العلاقة بين الأحزاب السياسية المصرية ومؤسسات المجتمع المدني غير قائمة، بالرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني أصبحت أساس النظم الديمقراطية المعاصرة حيث تلعب دوراً محورياً في خدمة المجتمع وتتبنى قضايا اجتماعية هامة مثل البيئة والمرأة والشباب، كما يمكن أن تلعب هذه المؤسسات دوراً هاماً في التنشئة السياسية، وتعبئة قطاعات واسعة من الشباب يمكن أن يمثلوا قيادات حزبية مستقلة.

فإذا ما اتجهت الأحزاب السياسية في مصر إلى تشجيع أعضائها لكي يمارسوا دوراً تطوعياً في خدمة المجتمع ، وتكوين علاقات واسعة مع المواطنين، فإن ذلك يمكن أن يمهد لاجتذاب شرائح أوسع من المواطنين إلى برامج الأحزاب ولن يتحقق ذلك إلا إذا كان هناك تعاون قائم على الثقة بين الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى[٤٦].

وواقع الأمر أن التحالفات وعلاقات التضامن بين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني كانت في أغلب الأحيان تعكس تحالفات موقفية بين الطرفين في ظل ظروف تاريخية معينة، اكثر منها تحالفات دائمة ومستمرة بمعنى أن بعض الأحداث السياسية كانت هي الدافع والمحرك للتفاعل ومن ذلك تعبير النقابات المهنية عن تأييدها لمقاطعة أغلب أحزاب المعارضة لانتخابات ١٩٩٠، وصدور بيان حول الإصلاح السياسي والدستوري بمشاركة أحزاب المعارضة ، وهو ما يعكس نوعاً من التحالفات مع النقابات المهنية[٤٧].

ولعل ذلك ما أكد عليه الأستاذ "خالد محيى الدين"بمناسبة إعلان أحزاب المعارضة تكوين جبهة وطنية للإصلاح الشامل حيث أشار قائلاً " نحن كأحزاب لن نحتكر العمل السياسي فجميعنا يرحب بمؤسسات المجتمع المدني فليس من المعقول أن نقود حركة من أجل حقوق الإنسان ونتجاهل اللجان المسئولة عن ذلك" وهذا ما يؤكد على أن التعاون مع المجتمع المدني أمر تحكمه الظروف التاريخية[٤٨].

وإن كان الواقع لا يشهد ما يشير على قيام علاقات تعاون دائمة ومستقرة بين الأحزاب السياسية المصرية وبين منظمات المجتمع المدني. إلا أن برامج بعض من هذه الأحزاب لا تخلو من إشارات إلى أهمية مثل هذا التعاون .

فقد أكد حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في برنامجه الصادر تحت عنوان "بناء مجتمع المشاركة الشعبية" أن حزبنا يرى أن أحد المقومات الرئيسية للتنمية الوطنية المستقلة هو تحرير البشر

من القيود التي تحرمهم من المشاركة في صنع القرارات التي تمس شئون حياتهم ، وشئون مجتمعهم وتمكينهم من التمتع بهذه المشاركة خلال المؤسسات الرسمية والأهلية على السواء[٤٩].

" لا يمكن أن تبقى حرية تكوين الجمعيات في نهاية القرن العشرين أضيق كثيراً عما كانت عليه في ١٩٤٩ (تاريخ صدور القانون المدني) ولا يجب أن يتدنى حق تكوين الجمعيات إلى حد مصادرته أو التقليل من فرص استخدامه [٥٠]. وفى هذا الإطار أكد الحزب أنه لا يؤيد قانون الجمعيات الأهلية الصادر في مايو ١٩٩٩" بفرض قيود شديدة على تأسيس ونشاط الجمعيات الأهلية ويخضعها لوصاية الحكومة ويؤكد الحزب على أن "مجتمع المشاركة الشعبية لن يقوم في ظل السلطة الحالية بل يتطلب قيامه تحالف اجتماعي جديد للوصول للسلطة ديمقراطياً من خلال انتخابات حرة ونزيهة ، تحالف ديمقراطي وتقدمي يضم الطبقة العاملة والفلاحين والفئات الوسطى والرأسمالية المصرية المنتجة[٥١].

من ناحية أخرى أكد حزب الوفد في بيانه إلى الأمة الصادر تحت عنوان " الوفد ومعركة المائة مقعد" وذلك خلال انتخابات عام ٢٠٠٠، أكد الحزب على ضرورة " توسيع دائرة المشاركة السياسية بين صفوف الشباب ، وذلك برفع القيود المفروضة على ممارسة العمل السياسي والحزبي في الجامعات والمعاهد وسائر التجمعات الشبابية، والعمل على تمكين الشباب من التقدم إلى مواقع المسئولية في كافة المجالات ".

كما أكد البيان أيضاً على ضرورة العمل على تشجيع المرأة على المشاركة في الحياة السياسية لأن غيابها يؤدى إلى حرمان المجتمع من نصف طاقته ويخل بالتوازن اللازم لدفع عجلة التنمية الشاملة وبناء المستقبل ومواجهة تحدياته.

كما يؤكد الحزب على تحرير النقابات المهنية والعمالية من الوصاية الحكومية المباشرة ، وغير المباشرة وإلغاء القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ ووقف كل محاولات الالتفاف حول الحريات النقابية المنصوص عليها في الدستور والتي تعظم من دور المجتمع المدني [٥٢].

ويؤكد الحزب العربي الديمقراطي الناصري في برنامجه على أن "أحد الأهداف العملية الاقتصادية هو إعطاء دفعة قوية للحركة التعاونية واعتبار التعاون ركيزة أساسية في الأداء الاقتصادي بجوانبه الإنتاجية والاستهلاكية والخدمية" [٥٣].

بالنسبة لحزب العمل فقد أكد في برنامجه للقرن إلحادي والعشرين الصادر في ١٩٩٩ وذلك في أعقاب عقد المؤتمر العام السابع للحزب الذي عقد في ١٥-١٦ أبريل ١٩٩٩.

أكد الحزب على " أنه حزب للأمة المصرية كلها أقباطاً ومسلمين كما أن المواطنين من أبناء الأقليات الدينية الذين يعيشون مع الأغلبية المسلمة ويشاركونها الانتماء إلى الوطن والولاء له هم شركاء في المواطنة لهم" البر والعدل" فريضة من الله فرضها على الأغلبية المسلمة .

كما أكد البرنامج على أهمية المشاركة الإيجابية النشطة من كل مواطن كل حسب قدرته وظروفه لا فرق في ذلك بين رجل وامرأة مسلم ومسيحي. [٥٤].

إن كانت الأحزاب السياسية على مستوى برامجها تؤكد على أهمية دورها في بث قيم التعاون والتضامن داخل المجتمع ، إلا أنها لم تستطع أن تنهض بدورها في تنمية المجتمعات المحلية، أو في مد جسور التعاون بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني [٥٥]. فالعمل والنشاط الحزبي إن كان بالأساس عملاً سياسياً إلا أنه ليس هناك ما يمنع أن يتطرق مجال هذا العمل إلى أنشطة أخرى تفيد المواطنين سواء كانت ثقافية أو رياضية أو اجتماعية وتزيد ارتباطهم بالأحزاب السياسية [٥٦].

وقد أشار أحد التقارير البرلمانية إلى أن ضعف الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على استيعاب المواطنين يمثل سبباً رئيسياً لانتشار الأفكار المتطرفة بين الشباب [٥٧]. ومن ثم لابد أن تتفاعل الأحزاب مع قضايا المواطنين وتعمل على حل مشكلاتهم ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق بناء الثقة [٥٨].

٥- مستوى مؤسسية الأحزاب

أحد أهم ملامح الحياة السياسية في مصر هو ضعف الروابط التنظيمية والمؤسسية، حيث يختفي طابع المؤسسات وما يرتبط بها من علاقات وروابط تنظيمية بين أعضاء النخبة والمرشحين والناخبين ومختلف الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية، وتحل محل الروابط المؤسسية روابط تقليدية تقوم بالأساس على العلاقات الشخصية ، وتحمل عادة طابع المحاباة لأبناء العائلة أو القبيلة أو القرية [٥٩].

في هذا الإطار فإن ضعف الطابع المؤسسي للأحزاب السياسية يمثل أحد المعوقات الرئيسية التي تحول بينها وبين التجذر في المجتمع واكتساب الشرعية المجتمعية ومن ثم لعب دور هام في بناء رأس المال الاجتماعي.

وقد وضع " سكوت ماينورينج Scott Mainwaring" عدة معايير لمؤسسية النظام الحزبي من بينها :

- الانتظام في نماذج التنافس الحزبي، فالنظام الحزبي المؤسسي يتمتع بدرجة من الانتظام Regularity في نماذج التنافس الحزبي، فالنظام الحزبي الذي تظهر فيه أحزاب رئيسية ثم تختفي أو تصبح أحزاب أقلية هو نظام يتسم بضعف المؤسسية .
- تجذر النظام الحزبي في المجتمع، فالنظام الحزبي الأكثر مؤسسية هو الذي يكون فيه للأحزاب جذور في المجتمع وينعكس ذلك في الروابط بين الأحزاب والمواطنين، ومستوى العضوية في الأحزاب، كما ينعكس ذلك في نسبة ما تحصل عليه الأحزاب من تصويت في الانتخابات.
- التنظيم الداخلي للحزب، ويتضمن عدة مؤشرات مثل استقلال المؤسسة في مواجهة الأفراد، وجود موارد خاصة للحزب، وجود بناء تنظيمي داخلي واضح، وجود قواعد لاستبدال واختيار القيادات سلمياً طبيعة العلاقة بين النخبة والأعضاء، وعملية صنع القرار الحزبي[٦٠].

وغياب أيا من هذه العوامل ينفى طابع المؤسسية عن النظام الحزبي وذلك ينطبق إلى حد بعيد على حالة الأحزاب السياسية المصرية .حيث لم تزل العوامل والمتغيرات التقليدية تعلب الدور الأساسي في عملية

الانتخابات في المجتمع المصري، وفى رصيد المرشحين من جانب الأحزاب المختلفة سواء كان ذلك في الريف أو في الحضر، حيث يتم مراعاة التوازنات القبلية في اختيار المرشحين.

ففي انتخابات ١٩٩٥ هيمن الطابع العائلي والقبلي على الانتخابات، ففي القاهرة برر إبراهيم شكري اختيار الأمين المساعد للحزب عبد الحميد بركات في دائرة إمبابة في مواجهة د. نعمان جمعه نائب رئيس حزب الوفد في ذلك الحين، بأن عبد الحميد بركات يتولى رئاسة رابطة أبناء "بنى عدى " في إمبابة وهى رابطة تضم أعداد كبيرة وتمثل عصبية قوية [٦١].

- وفى دائرة بنها يشير الباحث " جلال معوض" إلى هيمنة السمة العائلية على الدعاية الانتخابية لمعظم المرشحين في الدائرة وقد اتضح ذلك من خلال ما يلي:
- أن المتغير العائلي كانت له الغلبة على أساليب مخاطبة المرشحين لسكان الدائرة خلال الحملة الانتخابية حيث غلب استخدام عبارات من قبيل أهلي وعشيرتي، وأهلي وأخواني ... كما أن غالبية اللافتات الانتخابية كانت تنسب إلى عائلات معينة ذات الثقل سواء في الريف أو في الحضر لإعلان تأييد ومباركة هذا المرشح أو ذاك .

كما أن المرشحين الأكثر فاعلية وكثافة في الدعاية الانتخابية يعتمدون على جعل بيوت أسرهم في القرى مراكز لإدارة حملتهم الانتخابية، حتى لو كانوا يقيمون بالأساس في أحياء المدينة الراقية. ففي بين العائلة يتم استقبال الزوار والمؤيدين والأنصار سواء من أبناء قريته أو من القرى المجاورة، كما يخرج من بيت العائلة كل ليله موكبه قاصداً القرى والأحياء المراد زيارتها ، كما أن أهل المرشح وعائلته الكبيرة يحرصون على تعضيده بكل الوسائل انطلاقاً من أن فوزه شرف للعائلة [٦٢].

وقد برزت العصبيات وتأكدت أهمية العائلات، وعلاقات التبعية الشخصية في انتخابات ٢٠٠٠، وذلك على حساب الولاءات الحزبية والروابط التنظيمية التي تقوم عليها المؤسسات السياسية الحديثة مما أدى إلى تنامي ظاهرة المستقلين وضعف الالتزام الحزبي في حالات كثيرة [٦٣].

ففي دائرة مركز المنيا انتهى الباحث " محمود عبد الرشيد بدران" إلى أن الإطار القبلي العائلي ظل يمثل أساساً واضحاً في توزيع القوة وتحديد حماس الناخبين وكذلك فرص نجاح المرشحين، وأغلبية العائلات التي تنافست على اقتسام القوة جاءت من أصول تجارية، إضافة إلى ذلك فإن المكانة السياسية للعائلات تتحدد بناء على عدة اعتبارات أهمها الثروة والعزوة وعدد الأفراد الذين يحتلون مواقع قيادية ذات طابع خاص مثل رجال القضاء والشرطة والجيش، وأساتذة الجامعات. كما أن العائلات ذات التاريخ السياسي يكون لديها الرغبة في الحفاظ على مواقعها من خلال الترشيح لمناصب برلمانية أو محلية.

ويميز الباحث بين ثلاث درجات من الروابط العائلية يأتى على قمتها (القرابة) ثم تليها علاقة (المصاهرة) ثم (البلديات) [٦٤].

وفى دائرة بولاق الدكرور والعمرانية وهى دائرة ذات طابع عشوائي تضم كتلة سكانية كثيفة، فإن السلوك الانتخابي خلال انتخابات عام ٢٠٠٠ حكمته أربعة عوامل رئيسية يأتى على قمتها قضاء المصالح الذاتية

(فردية أو جماعية) ثم التعصب القبلي ولكن مرتبطاً بالمصالح، والشعور باليأس والرغبة في التغيير، ثم الانبهار بالخدمات التي يقدمها المرشح [٦٥].

من الأمثلة التي توضح الدور الهام الذي تلعبه العصبية والانتماءات العائلية في نجاح بعض مرشحي الأحزاب يمكن الإشارة إلى حالة الأستاذ "خالد محيى الدين" وقد كان عضو مؤسس في الخلية الأولى لتنظيم الضباط الأحرار وعضو مجلس قيادة الثورة ١٩٥٢-١٩٥٤ وعضو مجلس الشعب عن دائرة كفر شكر على مدى ٤ فصول تشريعية ، ويمثل خالد محيى الدين وجه قومي فإنه يحظى باعتراف سكان الدائرة اعتماداً على رصيده من العلاقات الشخصية مع كبار الأسر والمسئولين في الدائرة إضافة إلى ما يقدمه من خدمات لأهل الدائرة [٦٦]. وقد كانت انتخابات ٢٠٠٠ من الانتخابات الصعبة التي واجهها الأستاذ "خالد محيى الدين" حيث فاز في الانتخابات على المرشح الوفدي المليونير. وبالرغم من قوة المال إلا أنه حتمياً أن يفوز الأستاذ "خالد محيى الدين" وفقاً لحسابات التاريخ والجغرافيا -وفقاً لما تشير إليه جريدة الأهالي -فتاريخ خالد محيى الدين لا يمكن مقارنته بأي مرشح آخر يخوض الانتخابات حتى ولو كان من أصحاب الملايين ، وحسابات جغرافيا الدائرة تؤكد حصوله على أعلى الأصوات في أكثر من ثلثي الدائرة. ولم يركن الأستاذ "خالد محيى الدين" لرصيده لدى أبناء الدائرة وإنما وضع جدولاً صارماً لزيارة قرى الدائرة وعددها ٤٤ قرية بشكل يومي. وقد وقفت عائلة " محيى الدين" بكل قواهم رغم انتمائهم السياسية المتعددة -لمساندة الأستاذ " خالد محيى الدين "[٦٧].

ومن الحالات التي تشير إلى أهمية الدور الذي تلعبه الانتماءات العائلية بالتضافر مع عوامل أخرى حالة المنافسة بين وزير الأوقاف " محمد محجوب" و" مصطفى بكرى" الذي رشح في دائرة حلوان في انتخابات ١٩٩٥ عن حزب الأحرار في مواجهة وزير الأوقاف الذي له عصبية كبيرة في هذه الدائرة .

فقد قدم "مصطفى بكرى" نفسه إلى الدائرة باعتبارهم أهله وعشيرته ليس فقط لأنه ينتمي إلى الصعيد ولكن أيضاً إلى الفقراء المقهورين في المجتمع الذين يعانون الظلم ويزدادون فقراً من جراء اللصوص، حيث أن هؤلاء المطحونين هم أهله وعشيرته [٦٨].

وقد أشار مصطفى بكرى ليبرر ترشيح نفسه في هذه الدائرة إلى أن "منطقة حلوان منطقة عمالية بالدرجة الأولى. وأنه لشرف عظيم لأي مواطن أن يكون نائباً عنها خاصة إذا كان ابن عامل يشعر بمعاناة العمال"

وفى المرحلة الأولى من الانتخابات لم يستطع مصطفى بكرى أن يحرز تفوقاً على وزير الأوقاف وعندما أعيدت الانتخابات في الدائرة بين المرشحين أعلن مصطفى بكرى انسحابه احتجاجاً على ما ارتكبته أجهزة الأمن وعناصر الحزب الوطني من جرائم تزوير فاضحة لمساندة مرشح الحكومة محمد محجوب وزير الأوقاف السابق الذي احتكر الدائرة لمدة (١١) عاماً. [٦٩]

وإذا كانت علاقات القرابة والعصبية قد لعبت دوراً هاماً في نجاح عديد من المرشحين إلا أن هناك حالات أخرى لم تستطع فيها علاقات العصبية والانتماء الأسرى أن تؤدى دورها في فوز المرشحين.

ويشار في هذا السياق إلى حالة" مصطفى السعيد" وزير الاقتصاد الأسبق، بالرغم من خدماته المثيرة للدائرة إلا أنه في انتخابات عام ٢٠٠٠ فاز منافسه السويدي مستنداً غلى سطوته المالية [٧٠].

كما يمكن الإشارة إلى حالة الأستاذ" لطفى واكد" الذي رشح نفسه في دائرة كفر صقر أكثر من مرة عن دائرة كفر صقر ولم يحقق نجاح وكان آخر مره رشح نفسه فيها عام ١٩٩٥. وذلك بالرغم من أن اتصاله بالدائرة لم ينقطع كما يشير [٧١].

٦- درجة التماسك الداخلي في الحزب

منذ عودة الحياة الحزبية في عام ١٩٧٦ وحتى مطلع التسعينيات ظل التناقض الرئيسي قائماً بين الأحزاب من ناحية والحكومة من ناحية أخرى ولكن منذ مطلع التسعينيات تصاعدت الخلافات بين أحزاب المعارضة وداخلها بدرجات متفاوتة.

فقد عانت الأحزاب المصرية خلال العقد الماضي من أزمات هيكلية وانحسار سياسي وأيديولوجي أدى إلى تصاعد الخلافات والشقاقات داخلها. حيث يرى البعض أن التجربة الحزبية في مصر مرت بمرحلتين: الأولى هي مرحلة الازدهار الحزبي (١٩٧٦-١٩٩٠)، ثم المرحلة التالية التي بدأت منذ عام ١٩٩٠ وفى أعقاب انتخابات المقاطعة ثم تعمقت الأزمة مع انتخابات ١٩٩٥و٢٠٠٠. حيث شهدت المرحلة السياسية جموداً سياسياً انعكس على بنية الأحزاب الداخلية ، وتراجعت عضويتها بشكل واضح ، كما شهدت انشقاقات متكررة، حتى أطلق على هذه الحالة التي تعيشها الأحزاب " أزمة جيل الوسط".[٧٢]

وهناك ستة أحزاب مجمد نشاطها بسبب الصراع على السلطة وهى حزب الأحرار، حزب العمل، حزب مصر الفتاة، حزب الشعب، حزب الوفاق حزب مصر العربي.[٧٣]

ففي "الحزب الناصري" كثرت الصراعات التي تغلب عليها الأبعاد الشخصية، حيث بدأت هذه الصراعات أثناء عملية التأسيس وأسفرت عن استبعاد مجموعة كبيرة بزعامة"فريد عبد الكريم" التي شرعت في تشكيل حزب جديد "الإنقاذ القومي" في مواجهة مجموعة "طلعت حرب"، وتوالت الانشقاقات حيث تم تجميد عضوية مصطفى بكرى في المكتب السياسي للحزب. ثم أعلنت مجموعة من القيادات الشابة الاستقالة من الحزب لتشكيل حزب جديد "حزب الكرامة" وقد رفضته لجنة الأحزاب بينما وافقت على إنشاء حزب لمجموعة فريد عبد الكريم تحت مسمى "حزب الوفاق القومي".

وقد انعكست الخلافات الجيلية داخل الحزب الناصري على مؤتمرات الحزب وأنشطته التي تحولت إلى مناسبات للشجار وتبادل الاتهامات وقد انتصر في هذه الصراعات الرموز الكبيرة للحزب وعلى رأسها " ضياء الدين داود " الذي فشل في دخول البرلمان في انتخابات ٢٠٠٠.

- "حزب العدالة" كان مسرحاً لصراعات حادة بين عبد الرشيد أحمد، ومحمد عبد العالم، ومحمد حامد عوض ووصلت النزعات إلى صالات المحاكم للحكم على أحق الأطراف بتمثيل الحزب، وبعد إلقاء الضبط على رئيس الحزب محمد عبد العال والحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات بتهمة استغلال جريدة الحزب

للحصول على رشاوى من بعض رجال الأعمال، ما زال الصراع محتدماً بين زوجة محمد عبدالعال وبين الأعضاء على رئاسة الحزب[٢٤].

- "حزب التكافل" شهد أيضاً صراعات وخلافات حادة منذ إنشائه حيث أقام عبده المغربي دعوى ضد د. أسامه شلتوت يتهمه بالسيطرة هو وأسرته على الحزب منذ ثمان سنوات دون مناقشة الميزانية أو الشئون التنظيمية للحزب حيث قام رئيس الحزب بتعيين زوجته نائب لرئيس الحزب، وأمينة المرأة، وتعيين شقيقتها أميناً عاماً للحزب، وتعيين صهره أميناً مساعداً وأبنه أمين صندوق، وابنه الآخر أميناً لشباب الحزب، وسائقه أميناً لعمال الحزب[٢٥].

- "حزب العمل" يواجه إشكاليات عديدة أهمها وجود خلاف داخلي بين الرعيل الأول الذي أنشأ الحزب وبين العناصر الأقرب تفكيراً للأخوان المسلمين، مما أدى في كثير من الأحيان إلى إدماج الحزب في إطار تيار الأخوان المسلمين وقد أدى الخلاف على رئاسة الحزب إلي تجميد نشاطه .

- "حزب الأحرار" تعرض لانقسامات وانشقاقات حادة بعد وفاة رئيس الحزب مصطفى كامل مراد حيث قام صراع بين "محمد فريد زكريا" نائب رئيس الحزب "والحمزة دعبس" رئيس تحرير جريدة النور والذي توفى عام ٢٠٠٠، و"حلمي سالم" أمين الحزب، و"رجب حميده" عن رئاسة حي عابدين والموسكى. وقد تنازل رجب حميده عن رئاسة الحزب قبل انتخابات ٢٠٠٠ واعتبر طلعت السادات قائم بعمل رئيس الحزب.

- "حزب الأمة" شهد صراعا بين أحمد الصباحي ومحمد عماره رئيس تحرير "الأمة" الناطق بلسان الحزب بعد أن عزله الصباحي من رئاسة التحرير فقام بعزل الصباحي وعين نفسه رئيسا للحزب ورئيساً للتحرير [٢٦].

خـــاتمـة

الواقع يشير إلى أن هناك تراجعاً في راس المال الاجتماعي ارتبط بالقيود الشديدة التي تفرضها الحكومة على حركة الأحزاب والنقابات والاتحادات التجارية. كما أن هناك مظاهر للخلل الاجتماعي في البنيان الطبقي والنظام القيمى والبناء الاجتماعي مما أدى إلى إضعاف علاقة الثقة والتضامن داخل المجتمع في ظل سلسلة من الانقسامات الثنائية ما بين ريف وحضر، وعمال وأصحاب أعمال .

واقع الأمر أن مستوى الثقة التي تتمتع بها الأحزاب السياسية أو غيرها من المؤسسات داخل دولة ما، هي جزء لا يتجزأ من مناخ الثقة العام الذي يحكم المجتمع، والذي يرتبط بعديد من العوامل مثل درجة الرضاء عن مسيرة الديمقراطية، ومدى كفاءة الحكومة، وطبيعة الوضع الاقتصادي، ودرجة الفساد السياسي، ومدى كفاءة أعضاء النخبة السياسية، ودرجة إخلاصهم، وما إذا كانوا يعملون من أجل تحقيق الصالح العام، أم يعملون لتحقيق طموحاتهم الشخصية.

إضافة إلى ما سبق فإن مناخ الثقة في المجتمع يرتبط بدرجة الثقة في الحزب الحاكم، وفى أدائه، و كذلك درجة الثقة في أحزاب المعارضة الرئيسية[٢٢].

قائمة المـــراجـــع

1. Robert D.putnam, Boawling Alone;Americ,s Secalining Social Capital.file : A:/Robert putnam Bowling Alone –Journal of Democracy 61.htm.

٢. أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠١) ص ص ٣٦١-٣٩٥.

3. Institute of national Planning, Egypt Human development Report 2000/2001, pp. 105-108.

4. The World Bank , Social Capital initiative, Working Paper, No .1, April 1998.

٥. الكسيس دى توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة وتعليق أمين مرسى قنديل، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٩١ ص ٤٨٢.

6. Francis Fukyama, Social Capital Civil Society,

   http :www.inf.org/ external/pulis/pt/seminar /1999/reforms/fukyama.

7. Robert D.Putnam , Op.cit, America,d Democracy Social Capital, in Larry Diammond&Marc Plattner.

-انظر أيضا

Nom Line, Social Capital Atheory of Socia Structure and Action (Cambridge University Press,2001 p. 27.

8. Francis Fukuyama, Social Capital , Civil Society and development , Third world Quarterly , Vol .22, No.1 2001, P.7.

9. Ismail Serageldin and Christian Grootart Defining Social Capital : an integrating view , in Partha Dasgupta, and Ismail Serageldin ,(Washington D.C : the world Bank ,1997).

١٠. الكسيس دى توكفيل ، مرجع سابق، ص ٤٧٦.

11. Jaff Haynes, Politics in developing world ،(Oxford: Blackwell Publishing, 2002)

12. Francis Fukuyama, Social Capital Civil Society, and development, Third world Quarterly, Vol.22, No.1, 2001.

13. Keneth Newto, Trust, Social Capital, Civil Society and Democracy ،International Political Science Review, Vol. 22, No.2, 2001, p.203.

14. G.B. Madision, The Political Economy of Civil Society and human Rights, (London: Routledge, 1998) P.11.

١٥. حازم الببيلاوى ، دور الدولة فى الاقتصاد(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩) ص ص ١٩٠-٢٠٢.

١٦. أنظر :

James Coleman, Foundations of Social Capital, (Cambridge: Massachusetts,1994), p.304.

- وأنظر أيضاً:

Robert D.Putnam, The Decline of Civil Society: How Come? So What, (Otlwe: Canadian Center for management Development ،(1996).

17. Keneth Newton, Op.cit, P p .204,205.
18. Francis Fukuyamam, Social Capital Civil Society and development, Op.cit.,
19. Ismail Serageldin and Christian Grootaret, Op.cit.
20. http://www.imp.org/external/plus seminar/1999/refoems fukuyama.htm.
21. Egypt Human development Report 2000/2001.
22. Nan Line, Op. cit., P.243.
23. Robert D.Putnam, The Prorperous Community, The American Prospect, Vol .4, Issue 73, March 21,1993, P p7-8.
24. Games Colmen, Op,cit, p 320.
25. Howard J. Wiarda, Introduction to comparative Politics and Process, (Orlando: Harrcourt Brace College Bublishers, 2000) P P.172-173.
26. Scott Mainwaring, party Systems in the third wave, Journal of Democracy, Vol.1, No.3 July 1998, P P67-80.
27. Encyclopedia of Deomcracy, Vol .1, (Washington D.C. Congressional Quarterly Inc., 1999) P P. 924-925.

٢٨. محمد شوقي السيد، النظام الحزبي في مصرن في نازلي معوض الخبرة السياسية المصرية في مائة عام، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص ص ٣٥٥-٣٥٦).

٢٩. ريموند هينبوش، (الأحزاب السياسية في الدول العربية: ليبيا، سورية، مصر) في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد الشؤون الدولية)، إيطاليا، ١٩٩٣.

- وانظر أيضا:

أحمد عبد الحفيظ، نظرية الحزب المهيمن وتطور الحياة السياسية، الأهرام، ٢٠٠٢/١٠/٢١.

٣٠. انظر على الصاوى، خريطة الأحزاب السبعة عشر، كراسات برلمانية، العدد الثامن، ٢٠٠٣.

٣١. عبد الغفار رشاد، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ تحليل للإطار العام في مصطف علوي (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠،(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠، ص ص ٢٠٦-٢٠٨).

٣٢. من خصائص النظم الحزبية في دول العالم الثالث أنظر: أسامه الغزالى حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث،(الكويت : عالم المعرفة) ص ص ١٦٢-١٦٥.

٣٣. مصطفى علوى، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، ملاحظات استهلالية، في مصطفى علوي (محرر) انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠،(القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠) ص ص ٢٠-٢١.

٣٤. وانظر أيضا:

مأمون فندى، أحزابنا والارتفاع إلى مستوى المسئولية، الأهرام ٢٠٠٢/٩/٢٠.

٣٥. انظر عبد العزيز محمود، خالد محيى الدين يتقاعد، ٢٠٠٢/١٢/٢٥.

36. Francis Fukuyama, Social Capital,The Problem of Measurment, http://www.cipe.org/mdf/1997socicap.htm.

٣٧. حسنين توفيق، الدولة والتنمية في مصر: الجوانب السياسية: دراسة مقارنة(القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠) ص ٢٨٩.

38. Bahgat Korney, Restricted Democratization from Above: Egypt: in Bahgat Korney, Rex Brynen and Paul able, Political Liberlization and democratization in the Arab world. Vol.2 Comparative experiences,) P.P. 62-63.

39. Noha El- Mokawy, the bulding consensus in Egypt, Stransition process, (Cairo: American University in Cairo, 1999) P.P. 47-52.

40. Bahgat Koreny, Op. cit.

٤١. يمكن مراجعة عدد من الدراسات بشأن عدد أعضاء الأحزاب السياسية المختلفة.

- انظر حسنين توفيق مرجع سابق، ص ص ٢٨٩، ٢٩٠.

- وانظر على الصاوى، مرجع سابق.

- وانظر أيضاً محمد شوقي السيد، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

٤٢. عبد الغفار رشاد، مرجع سابقن ص ص ١٨٩-١٩٤.

٤٣. إيمان حسن، وظائف الأحزاب في النظم التعددية المقيدة دراسة حزب التجمع في مصر ١٩٧٦-١٩٩١، كتاب الأهالي ٥٤، أكتوبر ١٩٩٥، ص ٣٤١.

٤٤. عصام العريان، الحركة الإسلامية والديمقراطية، التجربة المصرية في ربع قرن، الديمقراطية، السنة الثانية العدد العاشر، ربيع ٢٠٠٣، ص ص ١٤٨-١٤٩.

٤٥. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٩، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،٢٠٠٠) ص ٢٨٣.

٤٦. وحيد عبد المجيد، إصلاح أحزاب المعارضة، الأهرام، ٢٠٠٣/٦/١٦.

٤٧. على الصاوى، مرجع سابق، ص ص ٧٨-٨٠.

٤٨. أماني قنديل، مرجع سابق، ص ص ٣٨٥-٣٩٣.

٤٩. الوفد ٢٠٠٣/٥/٢٠.

٥٠. البرنامج العام لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، كتاب الأهالي (٦٤)، ١٩٩٩، ص ٧٦.

٥١. المرجع السابق ص ٦٣.

٥٢. المرجع السابق، ص ٤٦،

٥٣. بيان الوفد إلى الأمة، الوفد ومعركة المائة مقعد، ٢٠٠٠.

٥٤. بيان الحزب العربي الديمقراطي الناصري، ص ٢٥.

٥٥. برنامج حزب العمل للقرن إلحادي والعشرين، ١٩٩٩.

٥٦. الأهرام ٢٠٠٢/٩/١١، وانظر أيضاً الأهرام ٢٠٠٢/٩/١٤.

٥٧. رأى الأهرام، ٢٠٠٢/٩/١٩.

٥٨. الشرق الأوسط ٢٠٠٢/١/١، وانظر أيضاً مصطفى الفقي يطالب بدور أكبر للأحزاب في تثقيف وإعداد الكوادر ، الأهرام ٢٠٠٢/٧/٣٠.

٥٩. عبد الجواد على، الأحزاب وبناء الثقة عند الناس، الأهرام ٢٠٠٢/٩/١.

٦٠. عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص ٥٩.

61. Scott Mainworing, Op.cit , PP.69-70.

٦٢. نصر عارف ، إدارة الحملة الانتخابية في كمال المنوفى انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٦) ص ١٣٦.

٦٣. جلال معوض، انتخابات مجلس الشعب في دائرة بنها، المرجع السابق ن ص ٢٠٧-٢٠٨.

٦٤. عبد الغفار رشاد، مرجع سابق ص ص ١٨٠-١٨٣.

٦٥. محمود عبد الرشيد بدران، في مصطفى علوي، مرجع سابق، ص ٤٨٠.

٦٦. على الصاوى، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ في دائرة بولاق الدكرور والعمرانية، في مصطفى علوي، مرجع سابق، ص ٦٨٢.

67. May Kassem, In the Guise of Democracy, Governance, in Contemporary Egypt, (U.K, Ithaca press, 1999) P.150.

٦٨. الأهالي، ٢٠٠٢/١١/٢٢.

٦٩. الأحرار ،١٩٩٥/٩/١.

٧٠. الأحرار، ١٩٩٥/٩/١١.

٧١. الوفد، ٢٠٠٠/١١/١٢.

٧٢. الأهالي، ١٩٩٥/٩/١.

٧٣. التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٩، مرجع سابق ص ص ٢٧٨-٢٨٨.

٧٤. الأهرام، ٢٠٠٢/٢/٣.

٧٥. عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص ص ٢٠٣-٢٠٤.

٧٦. انظر خلافات حزب التكافل العائلي أمام مجلس الدولة،الأسبوع ٢٠٠٠/٨/٢، وأنظر الأهرام ٢٠٠٠/٨/٢١.

٧٧. انظر على الصاوى، خريطة السبعة عشر حزباً، مرجع سابق، ص ص ٢٢-٢٣.

78. John R. Hibbing and Samuel Patterson, Public Trust in the New Parliaments of centeral and Eastern Europ, Political Studies, Vol.42, No.4, December 994, P P. 578-592.

-وأنظر أيضاً

Malcolm E. Jewell, Sources of support for the Legislature in A developing Nation. The Case of Korea, omparative Political Studies, Vol.8, No.4, January 1976. P.P. 464-465.